

Distr.: General
11 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

طلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - لقد نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/69/536) الذي يقدم فيه تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، ويضمنه مستجدات الحالة المالية التي تواجه كلا من العنصرين الدولي والوطني في الدوائر الاستثنائية، ويورد فيه خطة لإنهاء البت في القضايا مشفوعة بالجدول الزمنية المتوقعة، طالبا إلى الجمعية العامة الموافقة على عدد من الإجراءات لسد العجز في التمويل المتأني من التبرعات وضمن استمرارية أعمال المحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير بممثلين عن الأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمت برودود خطية وردت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٧ ألف المتعلق بمحاكمات الخمير الحمر، بجهود الأمين العام وحكومة كمبوديا المبذولة لإنشاء دوائر استثنائية في إطار هيكل المحاكم القائم في كمبوديا، بمساعدة دولية، لمقاضاة من ارتكبوا جرائم خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وعقب ذلك، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٧ باء، على اتفاق ينظم



الرجاء إعادة استعمال الورق

121214 121214 14-66945 (A)



التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا في محاكمة كبار قادة كمبوتشيا الديمقراطية ومن يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الجنائي الكمبودي والقانون الدولي الإنساني والأعراف الإنسانية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تعترف بها كمبوديا، المرتكبة خلال الفترة من ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وقررت الجمعية العامة أيضا، وفقا للفقرة ٣ من القرار، أن تجري تغطية مصروفات الدوائر الاستثنائية التي ستتحملها الأمم المتحدة وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاق عن طريق التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي.

٣ - وفي عام ٢٠٠٥، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بتلقي ما يكفي من المساهمات والتبرعات المعلنة لتمويل ملاك الموظفين الدوليين بالدوائر الاستثنائية وعملياتها لفترة زمنية ممتدة (انظر A/60/565، الفقرة ٣). ومن ثم فقد بدأ نفاذ الاتفاق المذكور أعلاه بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، أصدر الأمين العام ثلاثة تقارير بشأن محاكمات الخمير الحمر قدم فيها آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز صوب إنشاء الدوائر الاستثنائية وتشغيلها (A/62/304 و A/67/380 و A/68/532).

٤ - وتتألف الدوائر الاستثنائية من عنصرين، أحدهما وطني والآخر دولي، يمول كل منهما منفصلا عن الآخر. ووفقا للمادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاق المذكور آنفا، فإن حكومة كمبوديا مسؤولة عن مرتبات القضاة الكمبوديين والموظفين المحليين، بينما تقع على كاهل الأمم المتحدة المسؤولية عن مرتبات القضاة الدوليين والموظفين الدوليين.

٥ - وأبلغ الأمين العام الدول الأعضاء أول الأمر، في الفقرة ٦٦ من تقريره لعام ٢٠١٢ عن محاكمات الخمير الحمر (A/67/380)، بالوضع النقدي السلبي وبالتدهور المطرد للوضع المالي للدوائر الاستثنائية. ولاحظ وقتها أن العنصر الدولي يواجه عجزا حادا في التمويل من شأنه أن يعرض أعمال الدوائر للخطر في المستقبل. وفي عام ٢٠١٣، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة أن العنصر الوطني يواجه نقصا شديدا في التبرعات المعلنة لذلك، مما أدى إلى أزمة تمويل أشد من الأزمة التي يواجهها العنصر الدولي (A/68/532، الفقرة ٣١). وقال إن الدوائر الاستثنائية مهددة بفقدان الفعالية في أداء وظائفها لأنها تفتقر إلى حد بعيد وبصورة مستمرة إلى الاستقرار المالي، الأمر الذي أدى إلى مغادرة موظفين اثنين من الموظفين الوطنيين واستقالة عدد آخر من الموظفين الوطنيين، وهو ما يهدد بدوره سير العمل القضائي ويطيل من المدة الزمنية التي سيستغرقها (المرجع نفسه، الفقرة ٣). وذكر أيضا أن نقص الموارد المالية يمكن أن يعرقل إقامة العدل بالنظر إلى تقدم المتهمين في السن وما يصحبه من تدن في قدراتهم (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧).

٦ - وفي وقت لاحق، أذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، في أعقاب نظرها في تقرير الأمين العام واستنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأنه (انظر A/68/7/Add.12)، أذنت له، كتدبير استثنائي، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٥,٥٤ مليون دولار لتكملة الموارد المتأتية من التبرعات للعنصر الدولي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويشير الأمين العام في تقريره الأخير إلى أن المبلغ الذي حولته الجمعية العامة سلطة الالتزام به يمثل قيمة العجز في التبرعات المتعهد بتقديمها للعنصر الدولي في ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ (انظر A/69/536، الفقرة ٣٢).

٧ - ويشير الأمين العام في التقرير ذاته إلى أن موافقة الجمعية العامة على سلطة الدخول في التزامات كان لها دور فعال في تمكين الأمانة العامة من تمديد عقود الموظفين في العنصر الدولي حتى نهاية عام ٢٠١٤، ومن تعيين موظفين لشغل وظائف ظلت شاغرة لفترة طويلة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣). وقال أيضا إن العنصر الدولي سيظل قادرا على الوفاء بالتزاماته حتى آب/أغسطس ٢٠١٤. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنه قد يصبح من الضروري صرف مبلغ يقدر بـ ٦,٩٧ ملايين دولار بموجب سلطة الالتزام لتغطية تكاليف العنصر الدولي إذا لم تُقدم تبرعات إضافية. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن تعهدين اثنين بالتبرع لم يتم الوفاء بهما على النحو الذي كان متوقعا منذ إعداد التقرير السالف الذكر، فطلب إلى الأمانة العامة أن تصرف بموجب سلطة الالتزام مبلغ ٣ ملايين دولار لسد العجز المسجل في أيلول/سبتمبر وتغطية نفقات العنصر الدولي في تشرين الأول/أكتوبر. وأبلغت اللجنة أيضا أن ليس هناك تعهد بتقديم تبرعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤.

٨ - وبخصوص العنصر الوطني، يشير تقرير الأمين العام إلى أن الحكومة وافقت في أواخر عام ٢٠١٣، عقب مشاورات رفيعة المستوى بين ممثلي الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا، على المساهمة بمبلغ ٢,٩ مليون دولار لسداد متأخرات المرتبات عن عام ٢٠١٣ ودفع تكاليف الموظفين والمرتبات حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). ويشير الأمين العام إلى أن العنصر الوطني لم يحصل على أي تبرعات لتغطية تكاليف موظفيه عن العام ٢٠١٤. ولتفادي مغادرة موظفين آخرين، وافقت إحدى الجهات المانحة، بإيعاز من فريق الجهات المانحة الرئيسية، على توجيه التبرع الذي تعهدت بتقديمه، ومقداره مليون دولار، إلى العنصر الوطني لدفع المرتبات اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت الموافقة في وقت لاحق لاقتراض مبلغين إضافيين من التبرعات المقدمة للعنصر الدولي مجموعهما ٧٨٠ ٠٠٠ دولار لدفع مرتبات موظفي العنصر الوطني حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧، والمرفق). وبعد صدور تقرير الأمين

العام، أبلغت اللجنة الاستشارية أن حكومة كمبوديا وافقت، في أعقاب اجتماع عُقد بين الأمين العام ورئيس وزراء كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤، على تقديم مساهمة جديدة قيمتها ١,١٥ مليون دولار لتغطية المرتبات الوطنية حتى نهاية عام ٢٠١٤. وأشارت الحكومة أيضا إلى أنها ستكون على استعداد لدفع المرتبات عن فترة ستة أشهر من عام ٢٠١٥.

الوضع المالي الحالي

٩ - يتضمن مرفق تقرير الأمين العام (A/69/536) وصفا للوضع المالي للدوائر الاستثنائية، فضلا عن الاحتياجات الإرشادية من الموارد للعنصرين الدولي والوطني على السواء، مصنفة حسب العنصر وتوافر التمويل. ويتوقع الأمين العام عجزا نقديا بالنسبة للعنصر الدولي قدره ٦,٩٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يعادل أيضا المبلغ المقدر الذي سيصرف بموجب سلطة الالتزام الموافق عليها، على النحو المبين في الفقرة ٧ أعلاه (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣). ويقدر العجز في التمويل لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٢٣,٩٦ مليون دولار بعد خصم التبرعات المعلنة غير المسددة وقدرها ٣,٥٣ ملايين دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٥٤).

١٠ - وبالنسبة إلى العنصر الوطني، يشير مرفق التقرير إلى عجز نقدي متوقع قدره ١,١٥ مليون دولار للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤، وعجز متوقع في التمويل يبلغ ٥,٠٣ ملايين دولار بالنسبة إلى عام ٢٠١٥، بعد خصم تبرع معلن غير مسدد قدره ٢٥ ٠٠٠ دولار، إلى جانب مساهمة بمبلغ ١,٦ مليون دولار من حكومة كمبوديا، عملا بأحكام اتفاقها مع الأمم المتحدة، لتغطية التكاليف التشغيلية في الدوائر الاستثنائية (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٧ و ٥٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الأرقام لا تعكس الالتزامات الأخيرة لحكومة كمبوديا المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه.

١١ - ويصف الأمين العام في تقريره الجهود التي يبذلها الخبر الخاص لإسداء المشورة بشأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لمحاكمات الخمير الحمر، بقصد تكثيف أنشطة جمع الأموال لكلا العنصرين وفقا لتوصية الجمعية العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). وبخصوص العنصر الوطني تحديدا، ورد في التقرير كذلك أن الخبر الخاص عمل بشكل وثيق مع ممثلين رفيعي المستوى من حكومة كمبوديا بغرض التواصل مع جهات مانحة محتملة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦).

١٢ - وفي إطار الرد على استفسار بشأن أنشطة جمع الأموال المضطلع بها حتى تاريخه لدعم المحكمة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الأنشطة شملت ما يلي: عقد مؤتمرات لإعلان

التبرعات (في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣)؛ وتوجيه نداء خطي من الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء؛ وتقديم طلبات ثنائية من كبار مسؤولي الأمم المتحدة إلى البلدان المانحة؛ وعقد اجتماعات متواترة بين رئيس مكتب الأمين العام والممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين لمجموعة المانحين الرئيسيين؛ والقيام بزيارات إلى عواصم المانحين الجدد المحتملين؛ وقيام الخبير الخاص ومسؤولين آخرين من الدوائر الاستثنائية بإلقاء كلمات.

١٣ - وفي ما يخص مؤتمر إعلان التبرعات، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام يرى أن المؤتمرين لم يسفرا عن نتائج إيجابية، إذ لم يعلن سوى عن عدد قليل من التبرعات الجديدة. ومع ذلك، من المقرر عقد مؤتمر آخر لإعلان التبرعات في عام ٢٠١٥ لإبلاغ الدول الأعضاء بإنجازات المحكمة، وطلب التمويل، وتشجيع مانحين جدد على تقديم تبرعات. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن جزءا كبيرا من مسؤوليات الخبير الخاص يتمثل في جمع الأموال لعنصري المحكمة، وأنه تم تخصيص مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف الخبير الخاص في هذا الصدد، بما في ذلك تكاليف السفر ذات الصلة.

١٤ - بالنظر إلى صعوبات التمويل التي يواجهها كل من العنصر الوطني والعنصر الدولي من الدوائر الاستثنائية، تشدد اللجنة على الحاجة المتواصلة إلى تكثيف الجهود لجمع الأموال لكلا العنصرين، بطرق منها توسيع قاعدة المانحين للدوائر الاستثنائية (انظر أيضا الفقرات من ٣٤ إلى ٣٩ أدناه عن ترتيبات التمويل في المستقبل).

ثالثا - الاحتياجات من الموارد وطلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

١٥ - يشير الأمين العام في الفقرة ٤٧ من تقريره إلى أن مجموعة الدول المهتمة اعتمدت ميزانية أولية لتمويل الدوائر الاستثنائية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بمبلغ قدره ٥٧,١ مليون دولار، مطروحا منه قيمة الالتزامات الطارئة، وموزعا إلى مبلغ ٤٤,٧ مليون دولار للعنصر الدولي و ١٢,٤ مليون دولار للعنصر الوطني. ووفقا للممارسة السابقة، تقدم الدوائر تقديرات منقحة للسنة الثانية من فترة السنتين خلال الربع الأخير من السنة الأولى، تراعي فيها برنامج العمل القضائي والاحتياجات وفقا لآخر المستجدات. وفي هذا الصدد، قدمت الدوائر اقتراحا منقحا لعام ٢٠١٥ طلبت فيه ما مجموعه ٢٧,٥ مليون دولار للعنصر الدولي و ٦,٧ ملايين دولار للعنصر الوطني. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأنه يتوقع الحصول على موافقة مجموعة الدول المهتمة على هذا التنقيح بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٦ - وفي ما يتعلق بإجراءات التمويل المطلوبة من الجمعية العامة، يسعى الأمين العام إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة على ما يلي: (أ) اعتماد مبلغ ٦,٩٧ ملايين دولار لعام ٢٠١٤ من المتوقع أن يُصرف بموجب سلطة الالتزام المحدد سقفها في ١٥,٥٤ مليون دولار والتي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء؛ (ب) اعتماد مبلغ يصل إلى ٢٨,٩٨ مليون دولار، يمثل النقص في التبرعات المعلنة للعنصرين الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية في عام ٢٠١٥؛ (ج) الموافقة على تقديم قروض واجبة السداد إلى حكومة كمبوديا تستمد من الإعانة المالية لعام ٢٠١٥ ولا يتجاوز قدرها ٥,٠٣ ملايين دولار لتغطية تكاليف الموظفين الوطنيين (A/69/536، الفقرات من ٥٣ إلى ٥٥).

١٧ - وفيما يتعلق بالعنصر الدولي، يشير الأمين العام إلى أن الإعانة المالية المقترحة المتمثلة في المبلغ الكامل لميزانية عام ٢٠١٥، مخصوما منها المبالغ الحالية المتعهد بها وقدرها ٣,٥٣ ملايين دولار^(١)، ستكون بمثابة اعتماد ائتماني لتأمين عقود الموظفين وتيسير إنجاز الدوائر لما تبقى لها من مهام في إطار ولايتها على وجه السرعة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦). وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن توصية الأمين العام فيما يتعلق بالعنصر الوطني لا تتضمن الالتزامات التي قطعتها مؤخرا حكومة كمبوديا على نفسها منذ صدور تقرير الأمين العام (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

الاحتياجات من الموظفين

١٨ - يبين مرفق تقرير الأمين العام (A/69/536) مستويات الملاك الوظيفي المقترح للعنصرين الدولي والوطني في الدوائر الاستثنائية. ويتوقع أن يزداد ملاك الموظفين الدوليين من ١٥٩ موظفا في عام ٢٠١٤ إلى ١٦٥ موظفا في عام ٢٠١٥. وبالمثل، يتوقع ازدياد إجمالي ملاك الموظفين الوطنيين من ١٨١ موظفا في عام ٢٠١٤ إلى ١٨٥ موظفا في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن المستوى المقترح لملاك الموظفين سيكون في عام ٢٠١٥ أعلى مما هو عليه حاليا، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملاك الموظفين من العنصرين الدولي والوطني ظل ينخفض منذ عام ٢٠١٢، حيث يُتوقع أن تبلغ نسبة الانخفاض منذ ذلك الوقت ١١ في المائة من موظفي العنصر الدولي و ٣٧ في المائة من موظفي العنصر الوطني.

١٩ - وفي ما يتعلق بتوزيع الموظفين بين العنصرين الدولي والوطني، ولا سيما بالنسبة للموظفين القضائيين، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، أن عددا لا يُستهان به من المهام القانونية يؤديها الآن موظفون وطنيون. أما بالنسبة لمزيج القضاة الدوليين

(١) في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر A/69/536، المرفق).

والوطنيين، فقد أُبلغت اللجنة بأن التوازن الحالي جرى التفاوض بشأنه بعناية بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا من أجل كفالة التوازن السليم بين سيادة القرار الوطني والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية والمحكمة العادلة.

٢٠ - وبالنظر إلى أن الدوائر الاستثنائية اعتمدت على التمويل من مصادر طوعية لأداء عملها خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣، لم تتقدم اللجنة الاستشارية حتى الآن بأي ملاحظات أو توصيات بشأن مستوى الميزانية المقترحة للمحكمة أو مستويات ملاكها الوظيفي. وفي عام ٢٠١٣، التمس الأمين العام للمرة الأولى موافقة الجمعية العامة على رصد إعانة مالية من الميزانية العادية لتكملة ما يقدم من تبرعات. وفي هذا العام، يطلب الأمين العام إعانة مالية للسنة الثانية على التوالي، بدلا من اقتراح ميزانية كاملة، لأن الدوائر ستظل تمول من التبرعات في المقام الأول.

٢١ - وفي هذا الصدد، زُوِّدت اللجنة، بناء على طلبها، بقائمة للوظائف المعتمدة والمقترحة، تبين عدد الوظائف الخاصة بكل وحدة تنظيمية ورتبتها وألقابها الوظيفية. وتشدد اللجنة على أنها لم تجر استعراضا تفصيليا لاحتياجات الدوائر الاستثنائية من الموارد، ولم تستعرض المستويات المقترحة للملاك الوظيفي، بالنظر إلى أن أساس التمويل الطوعي لا يزال قائما. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أن ثلاثا من الوظائف الجديدة التابعة للعنصر الدولي (مصنفة بالرتبة خ م-٦) تقترح لأغراض تنفيذ نظام أوموجا في قسم الشؤون الإدارية. وتتساءل اللجنة الاستشارية عن ضرورة إنشاء وظائف جديدة لتنفيذ نظام أوموجا، بينما بالإمكان تدريب موظفين من الموجودين حاليا في الدوائر الاستثنائية لتولي هذه المهمة. وترى اللجنة أن أي موارد إضافية تُطلب لتنفيذ نظام أوموجا ينبغي أن تكون ذات طابع مؤقت. وتتوقع اللجنة أيضا أنه بمجرد تنفيذ نظام أوموجا بالكامل في الدوائر الاستثنائية، ستتحقق مكاسب من حيث الكفاءة بفضل تعزيز نظم الدعم الإداري وإعادة تصميم إجراءات سير العمل.

٢٢ - وتشدد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على أنها لم تجر بحثا مفصلا لاحتياجات الدوائر الاستثنائية في ما يتعلق بالموظفين والميزانية. وفي ضوء الظروف المالية الصعبة التي لا تزال تعاني منها الدوائر الاستثنائية، وبالنظر إلى زيادة الاعتماد على الإعانات المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، تتوقع اللجنة أن تبذل الدوائر الاستثنائية قصارى جهدها في ممارسة الانضباط في الميزانية وتحديد أوجه الكفاءة التشغيلية.

رابعا - إدارة القضايا والتقدم المحرز فيها

٢٣ - تتضمن التقارير الدورية التي يقدمها الأمين العام تفاصيل عما يُحرز من تقدم في القضايا المعروضة على الدوائر الاستثنائية^(٢). فالفرع الثاني من تقريره الأخير يقدم أحدث التفاصيل عن التقدم المحرز في كل ملف من ملفات القضايا، بما في ذلك الحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية في آب/أغسطس ٢٠١٤ في القضية رقم ١/٠٠٢، مع الإشارة إلى أن الدائرة اعتبرت الجرائم موضوع هذه القضية من أخطر الجرائم الدولية التي بت فيها حتى الآن، حيث خلصت إلى أن عددا كبيرا جدا من الضحايا عانوا من أضرار لا تُقدر ولا تُحصى، وأقرت الدائرة تنفيذ ١١ مشروعا محددًا للجبر مما يمثل تجديدا مبتكرا في مجال الممارسات الجنائية الدولية. وفي وقت لاحق قدم فريقا الدفاع إخطارين باستئناف الحكم، وتعكف الأطراف حاليا على إعداد مذكرات الاستئناف (A/69/536، الفقرات من ١١ إلى ١٣). وبالنسبة للقضية رقم ٢/٠٠٢، بدأت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. أما القضيتان المتبقيتان (رقم ٠٠٣ ورقم ٠٠٤)، فهما الآن في مرحلة التحقيق، ووفقا لما ورد في التقرير، يُتوقع الانتهاء من القضية الأولى بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ ومن القضية الثانية في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٢١).

٢٤ - وأشارت الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من قرارها ٢٤٧/٦٨ بآء إلى توصية اللجنة الاستشارية ذات الصلة بالموضوع، وطلبت من الدوائر الاستثنائية إعداد استراتيجية لإنجاز القضايا مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، وأن يُقدم عن ذلك تقرير إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين. وفي هذا الصدد، يصف الفرع الثالث من تقرير الأمين العام خطة إنجاز القضايا، بما في ذلك الجداول الزمنية المتوقعة ومراحل إنجاز الولاية القضائية المنوطة بالدائرتين. ويشير الأمين العام إلى أنه يتوقع أن تبلغ الدوائر خلال عام ٢٠١٤ خمس مراحل مختلفة من مراحل الإنجاز في سبيلها إلى إنجاز البت في القضايا (انظر A/69/536، الفقرة ٢٤). وبناء على طلبها، زُوِّدت اللجنة بتفاصيل كاملة لخطة إنجاز القضايا، وأبلغت بأن الخطة يجري تحديثها على أساس ربع سنوي ومن ثم تقديمها إلى مجموعة الجهات المانحة الرئيسية، ومجموعة الدول المهتمة.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجداول الزمنية الواردة في خطة إنجاز القضايا وضعت على أساس يفترض توفر عدد كاف من الموظفين في جميع الدوائر والمكاتب، وعدم تعرض الإجراءات القضائية للمزيد من حالات الانقطاع نتيجة عدم الاستقرار المالي. وتلاحظ اللجنة

(٢) انظر A/58/617، و A/59/432 و Add.1، و A/60/565، و A/62/304، و A/67/380، و A/68/532.

من الخطة أيضا اتخاذ العديد من التدابير التي قد تساعد في سرعة إنجاز القضايا، بما في ذلك الاضطلاع في وقت واحد بأنشطة تتعلق بقضايا مختلفة، والتغييرات المقترحة إدخالها على القواعد المتعلقة بالتحقيق القضائي، وزيادة قدرات التحقيق في الدوائر. وترحب اللجنة الاستشارية بوضع خطة شاملة لإنجاز القضايا يجري تحديثها بانتظام، وتلاحظ أن تطبيق الخطة يعتمد على استدامة التمويل. وتشجع اللجنة التنفيذ الكامل لجميع التدابير اللازمة لتعجيل إنجاز القضايا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الخطة تتوقع الاضطلاع بأنشطة قضائية تستمر عدة سنوات أخرى بعد الفترة المالية الجارية. ويورد الفرع السادس أدناه مزيدا من التعليقات على التمويل المستقبلي للإجراءات القضائية للمحكمة.

خامسا - الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا

٢٦ - وفقا لأحكام الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا^(٣)، تتحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عن مرتبات القضاة الكمبوديين والموظفين الكمبوديين، وكذلك عن جميع التكاليف المرتبطة باستضافة مقرات الدوائر وتشغيلها. وأكدت الحكومة أنها لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بالكامل في إطار الاتفاق إلا من خلال ترتيبات تمويل تشمل تخصيص اعتمادات من ميزانيتها الوطنية مضافا إليها تبرعات من مجتمع المانحين (انظر A/69/536، الفقرة ٤٠).

٢٧ - وأوضح الأمين العام في تقريره السابق عن الدوائر الاستثنائية أن العنصر الوطني يعاني من نقص شديد في التبرعات المعلنة. وبعد أن التمسست الأمانة العامة من بعض الجهات المانحة أن تعيد توجيه تبرعاتها المعلنة من العنصر الدولي إلى العنصر الوطني، تم تقديم قرضين واجبي السداد مجموع قيمتهما ٣,٢٥ ملايين دولار خلال عام ٢٠١٣ (انظر A/68/532، الفقرات من ٣٢ إلى ٣٤). وخلال نظرها في التقرير السابق، أبلغت اللجنة الاستشارية أن إعادة توجيه تلك التبرعات كان خاضعا لاتفاقات مع الجهات المانحة ولقرار هذه الأخيرة إعادة توجيه الأموال حتى لا يتوقف العمل في الدوائر الاستثنائية.

٢٨ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه، وافقت حكومة كمبوديا، في أواخر عام ٢٠١٣، على تقديم مساهمات بلغ مجموعها ٢,٩ مليون دولار لتغطية الرواتب المتأخرة عن عام ٢٠١٣ وتكاليف الموظفين والمرتبات حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فبسبب العجز المستمر في المساهمات بالنسبة للعنصر الوطني في عام ٢٠١٤، قدمت قروض

(٣) الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية، المادة ١٥ (انظر القرار ٢٢٨/٥٧، بء، المرفق).

إضافية في وقت لاحق، قدرها ٧٨٠.٠٠٠ دولار من المساهمات المقدمة إل العنصر الدولي من أجل تغطية المرتبات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بهدف تحاشي تعطيل الإجراءات القضائية.

٢٩ - وخلال مداوات اللجنة الاستشارية بشأن التقرير الأخير للأمين العام، جرى تزويدها، بناء على طلبها، بمعلومات تتعلق بأحكام وشروط تلك القروض. وأبلغت اللجنة بأن القروض جرى توفيرها بتوجيه من مجموعة المانحين الرئيسيين. واتفق رسميا على كل قرض من القروض برسائل متبادلة بين رئيس مكتب الأمين العام ونائب رئيس وزراء كمبوديا. ومن بين الشروط أيضا ألا ينتقص التحويل من التزامات الحكومة بموجب الاتفاق المذكور أعلاه، وأنه من المتوقع سداد المبلغ بالكامل في أقرب فرصة ممكنة.

٣٠ - وورد في تقرير الأمين العام أن الحكومة طلبت أن تشطب الأمم المتحدة القروض الممنوحة في عام ٢٠١٣، لأنها لم تجمع من الأموال ما يكفي لسدادها (A/69/536، الفقرة ٤٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا الطلب ورد في شباط/فبراير ٢٠١٤، في أعقاب قيام الحكومة نفسها بتقديم مساهمتين إضافيتين إلى العنصر الوطني، وأنه في ذلك الوقت لم يكن قد جرى التعهد بتقديم أي تبرعات لتغطية نفقات العنصر الوطني. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة وافقت على طلب شطب المبالغ، وأن تلك القروض قد سجلت باعتبارها منحا مقدمة إلى الدوائر الاستثنائية في حسابات المنظمة.

٣١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة، حين قررت في عام ٢٠١٤ الموافقة على سلطة الدخول في التزامات، لم تأذن للأمين العام أن يستغل هذه السلطة لدعم العنصر الوطني (انظر القرار ٢٤٧/٦٨ بء، الفقرة ٧). وتشير اللجنة أيضا إلى أن الأمين العام لاحظ في تقريره أن القروض الممنوحة للعنصر الوطني زادت وتيرتها حتى أصبحت تمثل عبئا كبيرا يستنزف موارد العنصر الدولي (A/69/536، الفقرة ٤٣). وبالإضافة إلى ذلك، يقول الأمين العام إن المانحين يميلون أكثر إلى المساهمة في حساب العنصر الدولي (A/69/536، الفقرة ٤٩).

٣٢ - ترى اللجنة الاستشارية أن استمرار أو تكرار إعادة توجيه أموال التبرعات التي كانت موجهة في الأصل للعنصر الدولي قد يكون له تأثير ضار على المستوى العام للتمويل المكرس لذلك العنصر، وفي ما يتصل بذلك من الجهود المبذولة لجمع الأموال لكلا العنصرين. ومع التسليم بأن الأحكام والشروط المتعلقة بالقروض المشار إليها أعلاه ومسألة شطبها هي في المقام الأول مصدر قلق بالنسبة للجهات المانحة المعنية التي أعيد توجيه أموالها بعيدا عن الأغراض المقصودة الأصلية، تتساءل اللجنة عن مدى وجهة شطب الرصيد المتبقي من القروض بعد فترة قصيرة جدا من تقديمها، ولا سيما بالنظر

إلى الشرط الواضح بأن هذه القروض لا يُقصد بها أن تمثل انتقاصا من الاتفاق الأصلي بين حكومة كمبوديا والأمم المتحدة.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، تلاحظ اللجنة الالتزامات التي قطعتها حكومة كمبوديا مؤخرا فيما يتعلق بتغطية تكاليف الموظفين في العنصر الوطني. وتأمل اللجنة في أن يواصل الأمين العام الحوار على أعلى المستويات مع السلطات المعنية المكلفة بأداء العنصر الوطني مهامه على النحو السليم لكفالة الامتثال لأحكام الاتفاق المذكور أعلاه.

سادسا - تمويل الإجراءات القضائية للدوائر الاستثنائية في المستقبل

٣٤ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٥٧/٦٨ بء، تبعا لتوصية من اللجنة الاستشارية، أن يقدم معلومات عن دراسة شاملة لتمويل الدوائر الاستثنائية في المستقبل في عام ٢٠١٥ وما بعده. وترد هذه المعلومات في الفرع الخامس من تقرير الأمين العام الأخير.

٣٥ - وكما دأب الأمين العام على القول منذ تقريره الأول عن محاكمات الخمير الحمر، فهو ما زال يرى، من حيث المبدأ، أن عملية من قبيل الدوائر الاستثنائية لا ينبغي أن تُترك عرضة للتقلبات التي تكتنف التبرعات. وهو يقول إن الدرس المؤكد الذي يمكن استخلاصه من عمليات الدوائر الاستثنائية هو أن أي محكمة جنائية تدعمها الأمم المتحدة ينبغي أن تمول من الأنصبة المقررة (A/69/536، الفقرة ٤٤).

٣٦ - ويرى الأمين العام في تقريره أنه سيكون من الصعب إدخال تغييرات جوهرية على قاعدة موارد الدوائر الاستثنائية المعمول بها منذ ١٠ سنوات، إذ لا بد من دراسة أي آلية جديدة لتمويل العنصر الوطني في ضوء الخبرة المكتسبة من تنفيذ الاتفاق ذي الصلة بالموضوع. ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه بينما أدت سلطة الالتزام التي وافقت عليها الجمعية العامة إلى استقرار عمليات العنصر الدولي في عام ٢٠١٤، فإن تمويل العنصر الوطني ظل يشكّل شاغلا رئيسيا، لا سيما لأن إقدام أي من الموظفين على مغادرة العمل يمكن أن يتسبب في تجميد الإجراءات القضائية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥). وبالنظر إلى أن الجمعية العامة لم تأذن بتقديم القرض الواجب استرداده من الأموال التي تدرج ضمن سلطة الالتزام التي جرت الموافقة عليها، يطلب الأمين العام مرة أخرى موافقة الجمعية العامة على تقديم قروض من هذا القبيل تستمد من الإعانة المالية، من أجل الحفاظ على أموال التبرعات لتمويل العنصر الدولي (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩).

- ٣٧ - وفيما يتعلق بإمكانية العمل بترتيب معدل لتمويل العنصر الوطني، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن إدخال تعديلات على الاتفاق المبرم مع حكومة كمبوديا أمر ممكن نظريا من الناحية القانونية. غير أن الأمين العام يرى أنه سيكون من المناسب التماس رأي الجمعية العامة، وكذلك آراء الأطراف المعنية، قبل القيام بأي تنقيح للترتيبات الحالية.
- ٣٨ - وأكد الأمين العام من جديد في الاستنتاجات الواردة في تقريره أنه لا يزال يساوره القلق لأن أموال التبرعات ليست كافية ويتم التعهد بها على أساس محدود ومتقطع. وفيما يتعلق بالعنصر الوطني، يشير الأمين العام إلى الحاجة إلى إنشاء آلية للاحتياطي التشغيلي من أجل تأمين عقود الموظفين الوطنيين ومدفوعات المرتبات إلى حين ورود الأموال، على الرغم من تعهدات حكومة كمبوديا بالوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاق (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢).
- ٣٩ - بالنظر إلى صعوبات التمويل التي تواجه الدوائر الاستثنائية، ومن أجل زيادة مستوى الإشراف والرقابة من الجهات الحكومية الدولية، توصي اللجنة الاستشارية بأن تنظر الجمعية العامة في إمكانية أن يقدم إليها الأمين العام ميزانية مقترحة كاملة، منفصلة عن الميزانية البرنامجية المقترحة، للنظر فيها وإقرارها. فمن شأن ذلك أن يمكن الجمعية العامة من التدقيق في الاحتياجات من الموارد وملاك الوظائف المقترح للدوائر الاستثنائية. وسيكون تقديم الميزانية المقترحة للدوائر الاستثنائية دون المساس بالطابع الطوعي لترتيبات التمويل الحالية.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

- ٤٠ - تقر اللجنة الاستشارية بحدوث تحسن عام على مدى العام الماضي فيما يتعلق بالوضع المالي للدوائر الاستثنائية بنجم عن موافقة الجمعية العامة في نهاية عام ٢٠١٣ على سلطة الدخول في التزامات لتكملة الموارد المالية الطوعية لتمويل العنصر الدولي إضافة إلى مساهمات حكومة كمبوديا المقدمة إلى العنصر الوطني. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أن الأمين العام لا يزال منشغلاً من كون التبرعات لكل من العنصرين ما زالت غير كافية، ويتم التعهد بها على أساس محدود ومتقطع، واستمرار الخطر الذي يشكله ذلك على استمرارية الإجراءات القضائية.
- ٤١ - وفي عام ٢٠١٤، وصلت نسبة العجز المتوقع في العنصر الدولي إلى مبلغ قدره ٦ ٩٧٤ ٨٦١ دولاراً عند إصدار تقرير الأمين العام، ويفترض في ذلك عدم ورود أي تبرعات إضافية قبل نهاية العام. وأي اعتماد لهذه الفترة إزاء سلطة الالتزام التي تمت الموافقة عليها ينبغي تسويته لكي يعكس أيًا من هذه التبرعات (A/69/536، المرفق). وبالنسبة

لعام ٢٠١٥، ومع افتراض وجود نمط للتبرعات يعادل تلك الواردة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٤، التي وصلت إلى مبلغ ١١٢ ٣٩٦ ١٥ دولارا (المرجع نفسه)، تقدر اللجنة الاستشارية العجز المتوقع في العنصر الدولي في عام ٢٠١٥ بحوالي ١٢,١ مليون دولار.

٤٢ - وفي ضوء استمرار نقص التمويل المتوقع في العنصر الدولي في الجزء المتبقي من عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، والحاجة إلى موارد لكفالة استمرار أعمال الدوائر الاستثنائية، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على تخصيص اعتماد بمبلغ يصل إلى ٦ ٩٧٤ ٩٠٠ دولار لتغطية العجز في عام ٢٠١٤ في العنصر الدولي، وذلك من سلطة الالتزام المأذون بها في إطار الباب ٢٩ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي حالة ورود تبرعات إضافية بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ينبغي تخفيض مبلغ الاعتماد وفقا لذلك؛

(ب) أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ باعتباره آلية تمويل انتقالي، وأن تطلب إلى الأمين العام أن يطلع الجمعية العامة على حالة استخدام سلطة الدخول في التزامات خلال الجزء الرئيسي من دورتها السبعين في سياق تقريره الثاني عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٣ - وستكون سلطة الالتزام هذه متوقفة على استلام التبرعات من الجهات المانحة، بحيث يتسنى للدوائر الاستثنائية إحراز تقدم نحو الانتهاء من أعمالها.

٤٤ - ولا تزال اللجنة الاستشارية تؤكد أن توصياتها تستند إلى ما يلي:

(أ) في حال استلام تبرعات تزيد عن الاحتياجات المتبقية للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٥، تُرد إلى الأمم المتحدة أي أموال تقدمها من الميزانية العادية إلى الدوائر الاستثنائية لتلك الفترة؛

(ب) تتخذ التدابير الملائمة لتحقيق الوفورات وأوجه الكفاءة التشغيلية في الدوائر الاستثنائية (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)؛

(ج) تواصل الدوائر الاستثنائية جهودها الرامية إلى التماس التبرعات (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)؛

(د) توضع ترتيبات الرصد والإبلاغ الملائمة لكفالة صرف الأموال تدريجياً إلى الدوائر الاستثنائية استناداً إلى وضعها النقدي الشهري؛

(هـ) يواصل الأمين العام بذل الجهود لكفالة مراعاة شروط الاتفاق المبرم بين حكومة كمبوديا والأمم المتحدة، بما في ذلك شرط سداد مبالغ أي قروض تُقدم من المساهمات المخصصة للعنصر الدولي.